

البيان الثاني منذ وصول بشار الأسد إلى الرئاسة، ألف سياسي ومنتقد بطلون

بإصلاحات سياسية تشمل الدستور والانتخابات على جميع المستويات

كتب حيدر زياد في السفير ٢٠٠١/١/١١

في خطوة هي الثانية من نوعها منذ وصول الرئيس بشار الأسد الى سدة الحكم في سوريا في ١٧ تموز الماضي، وشروعه ببرنامج إصلاحي طموح، قامت مجموعة كبيرة من السياسيين والمنتقنين بلغ عددهم حدود الألف، بالتوقيع على وثيقة من ثلاث صفحات تطالب بإرفاق الإصلاح الاقتصادي بآخر سياسي، من أجل تفعيل المجتمع المدني في سوريا، والذي كثرت جمعياته ومنتدياته في دمشق ومحافظات القطر الأخرى في الاونة الأخيرة.

وتتشابه مطالب الوثيقة بمطالب بيان سابق أصدرته مجموعة من المثقفين استمد اسمه في ما بعد من عددهم (بيان ال٩٩)، وتتخلص بإلغاء حالة الطوارئ ورفع الأحكام العرفية واطلاق المعتقلين السياسيين والسماح بالعودة للمبعدين وإصدار قانون ديموقراطي يكفل حرية الإعلام وآخر يكفل انتخابات ديموقراطية حرة. كما تؤكد الوثيقة على ضرورة استتقلال القضاء ونزاهته واحقاق حقوق المواطن المنصوص عليها في الدستور وعدم إقصاء الشعب عن السياسة وإلغاء أي تمييز ضد المرأة.

ومن بين الأسماء المعروفة التي وقعت على الوثيقة والتي ينتظر ان تعلن بعد جمع اكبر قدر ممكن من التواقيع صادق جلال العظم (مفكر) خيري الذهبي (كاتب) ميشيل كيلو (باحث) وليد البني (باحث) عارف دليلة (باحث) نجاتي طيارة (باحث) احسان عباس (باحث) نبيل المالح (مخرج) جاد الكريم جباعي (باحث) ميا الرحبي (كاتبة) رياض سيف (رجل اعمال ونائب).

وتبدأ الوثيقة بالمقدمة التالية <<تحتاج سوريا اليوم أكثر من اي وقت مضى، الى وقفة موضوعية لاستخلاص دروس العقود الماضية وتحديد معالم المستقبل بعد ان تردت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، واضيفت اليها تحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، فضلا عن تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، التي تطرح على شعبنا وامتنا مهام النهوض لمواجهتها ودرء أخطارها>>. وتتطلق بعدها من ان المجتمع المدني كان موجوداً واقعياً في سوريا بوصفه <<كينونة اجتماعية في التاريخ وفي العالم>> حيث <<ارتقت تلك الصيرورة بمجتمعنا الى الاندماج الوطني والاجتماعي، الى ان حدث ذلك القطع المؤسس على <<المشروعية الثورية>> الانقلابية في مواجهة المشروعية الدستورية، ولم يكن ممكناً تهميش المجتمع المدني وتغييبه على هذا النحو لولا تماهي السلطة والدولة وتماهي الشخص والمنصب الذي يشغله وصوغ الدولة بصيغ الحزب الواحد واللون الواحد والرأي الواحد وجعلها جزءاً من المجتمع لا يتعرف بجزئيته، بل يقدم نفسه ممثلاً للشعب>> و<<يخفف المواطنة الى مستوى الحزبية الضيقة والولاء الشخصي وينظر الى بقية المواطنين على انهم مجرد رعايا فغدت أموال الدولة ومؤسساتها وثروات الوطن ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً كأنها اقطاعات وحيازات وملكيات خاصة توزع على الموالين والاتباع>>. تضيف الوثيقة <<ان تغييب المجتمع المدني ادى الى تغييب الدولة مما يؤكد العلاقة الجدلية بينهما اذ لا يقوم احدهما الا بالآخر، فالمجتمع المدني هو مضمون الدولة الحديثة والدولة الحديثة هي شكله السياسي وهما معاً يشكلان النظام الديموقراطي>>.

ثم تنتقل الوثيقة الى تأكيد ثقها بقدرة المجتمع على إعادة إنتاج <<حياته الاجتماعية والسياسية واعادة بناء اقتصاده وثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم والانطلاق في ركاب التقدم العلمي والتقاني>>. تضيف ان المجتمع <<قادر كذلك على

تجاوز العلاقات والبنى التي انتجت الاستبداد وتم فصلت مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية التي نجمت عنها>>. ومن ثم تتكبد على الحديث عن <<نتائج الانقلاب على الديمقراطية السياسية باسم الاشتراكية>> حيث كما الوثيقة <<تبينت أكثر نتائج النظر الى الشعب على انه مادة او موضوع ل<<الإرادة الثورية>>، ونتائج إنكار افرادية الواقع وتعدد مكوناته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتنوعها واختلاف مصالح فئاته وتباينها، ومن ثم إنكار حقيقة ان القانون بصفته ماهية الدولة وتعبيرا حقوقيا عن النظام العام وبصفته تعبيراً عما هو مشترك بين جميع المواطنين وجميع الفئات الاجتماعية، هو تسوية تاريخية بين هذه المصالح وذلك الاختلاف الذي يجب ان يكون قوام الوحدة الوطنية الفعلية>>. وتعود الوثيقة الى الحديث عن ضرورة الإسراع في إحياء النظام المدني فنقول <<تلح الحاجة اليوم الى إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها من جميع الصلاحيات، ومتحررة من جميع الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية، ومستقلة عنها وذلك لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة والواعية والهادفة ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة وتنسيق وظائفها في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، ومن ثم توطيد هيبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعا عاما وحكما للجميع>>.

وتؤكد الوثيقة على أهمية المجتمع المدني الذي يمكن في نطاقه <<إطلاق حوار وطني شامل قوامه حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر والاعتراف بما فيه صواب لتفعيل المشاركة الشعبية انطلاقا من المشترك الوطني الى المنفعة العامة والخير العام>>. تضيف <<ليس من إصلاح ممكن من دون حوار وطني شامل، فالحوار ينتج دوما حقائق جديدة ليست لأي من المتحاورين، بل لهم جميعا، لأنها قائمة فيهم جميعا>> حيث تعتبر الوثيقة انه لكي <<تثمر>> الإصلاحات الاقتصادية وتنجح <<عملية مكافحة الفساد والإفساد>> لا بد ان <<يهمد لها ويرافقها إصلاح سياسي دستوري شامل>>. وتوضح الوثيقة في صفحتها الثالثة والأخيرة منطلقها ورؤيتها من <<اعتبار الإنسان غاية في ذاته>> ومن اعتبار <<حرية وكرامته ورفاهيته وسعادته هي هدف التنمية والتقدم والوحدة الوطنية والمصلحة العامة مبدئين ومعياريين لجميع السياسات والممارسات والمواطنين جميعا متساوين أمام القانون>>.

وتنتهي الوثيقة الى تأكيد مطالب كتابها والموقعين عليها والتي تلخص بأن حالة الركود والتردي لم تعد تحتل تأجيل المقدمات الضرورية للإصلاح السياسي والتي تعددها الوثيقة ب:

١-وقف أعمال قانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة إضافة الى إطلاق سراح جميع المعتقلين وتسوية أوضاع المحرومين من الحقوق المدنية وحق العمل بموجب القوانين والأحكام الاستثنائية، والسماح بعودة المبعدين الى الوطن.

٢-إطلاق الحريات السياسية، ولا سيما حرية الرأي والتعبير وقوننة الحياة المدنية والسياسية بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية>>.

٣-إصدار قانون ديمقراطي يكفل حرية الإعلام وتعدد وسائله وتنوعها. ٤

٤-إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات على جميع المستويات (..) وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت إشراف قضاء مستقل.

٥-استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

٦- إحقاق حقوق المواطن الاقتصادي المنصوص على معظمها في الدستور الدائم للبلاد ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي. ٧

٧- ان الإصرار على ان أحزاب << الجبهة الوطنية التقدمية >> تمثل القوى الحية في المجتمع السوري وتستنفذ حركته السياسية وان البلاد لا تحتاج الى أكثر من << تفعيل >> حياة هذه الجبهة، سيؤدي الى إدامة الركود الاجتماعي والاقتصادي والشلل السياسي، فلا بد من إعادة النظر في علاقاتها بالسلطة، وفي مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وأي مبدأ يقصي الشعب عن الحياة السياسية.

٨- إلغاء أي تمييز ضد المرأة في القانون.

وتختم الوثيقة وهي الثانية من نوعها في العاصمة السورية والأولى من حيث عدد التوقع بأنه من منطلق <<الإسهام الإيجابي في عملية البناء الاجتماعي وفي عملية الإصلاح نتداعى وندعو الى تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني في كل موقع وقطاع، هي استمرار وتطوير لصيغة أصدقاء المجتمع المدني علنا نسهم، من موقع المسؤولية الوطنية، ومن موقع الاستقلال، في تجاوز السلبية والعزوف، والخروج من وضعية الركود التي تضاعف تأخرنا قياسا بوتائر التقدم العالمي. وعلنا نخطو الخطوة الحاسمة التي تأخرت عقودا في الطريق الى مجتمع مدني حر سيد مستقل، يسهم في إرساء أسس جديدة لمشروع نهضوي يضمن مستقبلا أفضل للأمة العربية.